

بيان بلدان الشمال الأوروبي

الدنمارك، فنلندا، آيسلندا، النرويج والسويد

أمام الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

11-12 فبراير/شباط 2020

الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030

إننا بحاجة ملحة لنظم أغذية يمكن أن تطعم سكان العالم الذين سيغدون عما قريب 10 مليارات نسمة. كذلك ينبغي أن تتمتع نظم الأغذية بإمكانية التنويع لبعض أكثر التحديات العالمية إلحاحا، بما يتعدى الأمن الغذائي، ألا وهي المشكلات الصحية، وتغير المناخ، وخسارة التنوع البيولوجي.

وللإيفاء باحتياجات العالم المتنامية، لا بد وأن يتزايد إنتاج الأغذية بصورة مستدامة، كذلك لا بد من الحد من فاقد الأغذية، وهدر الأغذية، ولا بد من أن تغدو سلاسل القيمة أكثر كفاءة. تتعرض نظمنا الحالية للأغذية للخطر سواء في النصف الشمالي من الكرة الأرضية أو نصفها الجنوبي، ولا أقله بسبب أثر تغير المناخ. وفي شكلها الحالي تخفق نظم الأغذية في ضمان الوصول لأغذية آمنة ومغذية للجميع بطريقة مستدامة بما يتسق مع خطة 2030 واتفاق باريس. وللصندوق دور هام كي يلعبه في المساعدة على تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، للقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، والترويج للزراعة المستدامة، والروابط مع غيره من أهداف التنمية المستدامة.

ومن أكثر التحديات الهائلة التي تواجه المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أثر تغير المناخ. ويعدّ الصندوق بما يمتلكه من تركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة في موقع جيد للغاية للمساعدة على بناء الزراعة الصامدة في وجه تغير المناخ، وإنتاج الأغذية، وسلاسل القيمة المستدامة. كذلك ينبغي أن تدعم الجهود أيضا كلاً من إجراءات التخفيف والتكيف، بما في ذلك حماية التنوع البيولوجي، وخدماته للنظم الإيكولوجية، وإعادة تأهيلها.

تعدّ بلدان الشمال الأوروبي من البلدان المؤسسة للصندوق، وهي تشاطره رؤيته في القضاء على الفقر والجوع من خلال مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة إنتاجيتهم وتأقلمهم وازدهارهم. وعلى مر السنوات ساهمنا بأساليب متعددة في الصندوق من خلال تجديده الموارد، علاوة على برامج الصندوق بما في ذلك على المستوى القطري.

ويبقى الاستثمار في الحلول مفتاح تحويل نظم الأغذية للتنويع لأزمة المناخ العالمية، والوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتطلب تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، والوصول إلى نظم الأغذية المستدامة وما يتعلق بها من أهداف التنمية المستدامة زيادة التعاون الدولي.

ويعدّ عمل الصندوق مع شركائه على المستوى القطري مفتاح هذا الموضوع، ونحن ندعم انخراط الصندوق في إطار التعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة، وفي التحليل القطري المشترك. ونشجع الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي على ضمان مخرجات أكثر مواعمة نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، وخطة أهداف التنمية المستدامة بمجملها على المستوى القطري، بما يتماشى مع إصلاح النظام الإنمائي للأمم المتحدة - مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة الإنمائية والقطاع الخاص. إن ضمان الاتساق بين المعونة الغذائية الطارئة قصيرة الأمد، والزراعة الصامدة في وجه تغير المناخ، والموجهة بالتنمية على المدى الأطول، وإنتاج الأغذية، وخلق فرص العمل أمرٌ ضروري. ونتوقع من الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها أن تعمل باتساق على المستوى القطري، على الرغم من أدوارها المختلفة في هيكلية المعونة، وتدفقات الأموال، واستنادا إلى ميزتها النسبية.

إن بلدان الشمال تودّ أن ترى النتائج على أرض الواقع، حيث تعني هذه النتائج شيئا ما. ولا بد من أن تعزز الهيكلية اللامركزية للصندوق من فعاليته في المناطق الريفية. ونحن نرحب بتقييم شبكة تقدير المصارف متعددة الأطراف للصندوق القائل بأن ثقافة النتائج في الصندوق تزداد قوة. وللصندوق سجل قوي في الترويج للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ونثق بأن التركيز المعزز على النتائج سوف يسهم في إجراء تغيير مستدام تحولي في هذا المجال.

عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب عند تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني

إننا مازلنا متخلفين عن تنفيذ هدف التنمية المستدامة الثاني، المتمثل في القضاء على الجوع، وسوء التغذية. ويشير تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2019، إلى ارتفاع الجوع على مستوى العالم للسنة الثالثة على التوالي بعد أن كان يتراجع لمدة طويلة. ويعاني واحد من أصل تسعة أشخاص في العالم من نقص التغذية، كما يعاني مليارا شخص من العجز في الحصول على المغذيات الدقيقة. ولا بد للتركيز على أكثر السكان ضعفا، وهم 113 مليون شخص في 53 دولة الذين يعانون من الجوع المزمن، بحيث يكون هذا الأمر جوهر جهودنا. وتدعم بلدان الشمال جهود الصندوق الرامية إلى الاستثمار في التحديات الأكثر إلحاحا والتطرق لها في أشد البلدان فقرا، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي.

تركيز الصندوق على الفقر

تستمر بلدان الشمال في دعمها القوي لمهمة الصندوق المتمثلة في التطرق للفقر، وتعتبر أن استهداف أقل البلدان نموا في العالم أمر حاسم. إننا نرحب بالمناقشة الجارية لسياسة التخرج في الصندوق، وهنا فإن الفرصة متاحة أمام الصندوق لتعلم الكثير، وربما لتبني ما تقوم به المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

تغير المناخ

تدعم بلدان الشمال التزام الصندوق بالاستثمار في الإجراءات التي تركز على التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، وبناء صمود السكان الريفيين أمام الصدمات المناخية، وسوف تقوم باستقطاب التأييد لتحقيق الطموح المستمر الكبير في زيادة تمويل المناخ في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ونشجع الصندوق على ضمان أن تكون تدخلاته متوائمة مع اتفاق باريس، وأن تسهم في تنمية مجتمعات تتسم بالاستدامة والصمود في وجه تغير المناخ، وهو ما نحتاجه للوصول إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني. وتعتز بلدان الشمال بتغير المناخ باعتباره أحد المحركات الأساسية للجوع والفقر. إذ يتحمل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيون الفقراء عبء تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية، بما في ذلك خسارة التنوع البيولوجي. ويتسبب الطقس المتطرف بضغطات على النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها المزارعون. ويقوّض تغير المناخ الأمن الغذائي للسكان الريفيين، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يؤدي الافتقار إلى سبل العيش إلى انعدام الاستقرار والهجرة. إننا نرحب بمساهمة الصندوق في تأقلم أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ من خلال توسيع نطاق برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في الصندوق. وكذلك يبدو أن تعاون الصندوق مع الصندوق الأخضر للمناخ مما يمكن الاستثمارات في الزراعة منخفضة الانبعاثات والصامدة في وجه تغير المناخ أمرا واعدة.

الانخراط مع القطاع الخاص

تعتبر شراكة الصندوق مع القطاع الخاص أمرا ضروريا لإيجاد الحلول. ونحن نرحب بالصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية الذي يستثمر في خلق الفرص للشباب في المناطق الريفية، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا. وتعتبر مصادقة المجلس التنفيذي على استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص خطوة هامة نحو فتح الآفاق للتعاون بشأن مبادرات القطاع الخاص بين الصندوق والصندوق الأخضر للمناخ. ولا بد من أن يشكل بناء قدرات الصندوق على إقراض القطاع الخاص أولوية قصوى. كذلك فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص حاسمة كنموذج، ولا بد من أن يشجعها الصندوق.

دور الصندوق في الهيكلية المالية

ولجمع المزيد من الأموال الإضافية، فقد اختارت إدارة الصندوق إنشاء عدد من الأدوات لأغراض مخصصة. وعلى مر السنوات أسهمنا بأساليب متعددة في الصندوق، من خلال تجديرات الموارد، والمساهمات التكميلية، والقروض الميسرة، علاوة على برامج الصندوق على المستوى القطري. ويحتاج الصندوق لأن يتوصل إلى تحقيق التوازن الصحيح بين تجديد موارده الأساسية، وغيرها من الموارد لضمان الاستدامة المالية لعملياته.

ولابد من تعزيز القاعدة المالية للصندوق، وبالتالي ترحب بلدان الشمال بالإصلاح الذي تشدد الحاجة له لإطار القدرة على تحمل الديون، وتحقيق المزيد من التقدم في إصلاح الهيكلية المالية للصندوق، مما يعد حاسماً لاستدامة الوضع المالي فيه.

وقد علمنا بأن الصندوق يلعب دوراً هاماً في تمويل المناخ، وقد ثبت أن 35% من إجمالي استثمارات الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر للموارد كانت بمثابة تمويل للمناخ حتى تاريخه، (بالإشارة إلى تقرير إجراءات المناخ في الصندوق، ديسمبر/كانون الأول 2019).

وتتطلع بلدان الشمال قدماً للاستمرار في الانخراط مع الصندوق - من خلال تجديرات موارده، أو دعم إجراءاته على المستوى القطري.

مؤتمر القمة العالمي لنظم الأغذية لعام 2021

تتوقع بلدان الشمال أن ينجح عن هذه القمة عام 2021 إجراءات ملموسة لتحويل نظمنا للأغذية نحو الاستدامة، وللوصول إلى عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية. ونحثُ الصندوق على المساهمة للوصول إلى "قمة للحلول" والتي ستكون بمثابة الإلهام لتسريع الإجراءات المستدامة. ونتوقع من الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها أن توائم إعداداتها لهذه القمة - بتشاور وثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والدول الأعضاء، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. وندعو لعملية شمولية شفافة تتسم بكفاءة التكاليف، حيث يتم الحدّ من البصمة البيئية، وبصمة انبعاث الغازات لهذه القمة إلى أقصى حد ممكن بما يتماشى مع التزامنا بالاستدامة.